

فِكَائِدُ نِظَامِ السَّرْبَا

فِي الْاِقْتِصَادِ الْعَالَمِيِّ

أنور الجندى



دار الانصاف
بالتامرة

على طريق الأصالة الإسلامية

٦

فِكَارُ نِظَامِ الرِّبَا فِي الْاِقْتِصَادِ الْعَالَمِيِّ

تأليف

أنور الجندى

دَارُ الْأَنْصَارِ

مكة - طاب - مصر - قزوين
مكتبة دار الأنصار - طاب - مصر - قزوين

١٣٨١ هـ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

فساد نظام الربا في الاقتصاد العالمي

يقول لورد كينس في ختام بحثه المستفيض عن «الربا» بعد استعراض شامل للتاريخ الاقتصادي العالمي كاشفا عن فساد نظام الربا العالمي الذي صنعه وأشرفت عليه اليهودية العالمية ما يلي :

« من الممكن أن تنسب جميع الآفات الاجتماعية إلى الربا ويقدر ما يزداد مجتمع ما تقدما في المدنية والثقافة فانه ينقص عنده نصاب الربا في عين المقدار والتناسب بحيث انه في مجتمع مثالي سيكون المبلغ صفر في المائة » .

وقد كشف البحث أن الاسلام ليس هو الدين للوحيد الذي انفرد بتحرير الربا . بل ان الشرائع السماوية كلها قد حرمت الربا وان الدينين السابقين للاسلام : وهما الدين الذي أنزل على موسى عليه السلام والدين الذي أنزل على عيسى عليه السلام قد حرما الربا وان ما نراه الآن من محاولات تبرير

استعمال الربا في المجتمعات الغربية ليس في حقيقته
الا خروجاً على شرعة الدين الحق .

ولقد قطعت هذه المخاولات شوطاً طويلاً حتى
استطاعت أن تفرض وجودها في الغرب ثم كان
للحملات الاستعمارية الى بلاد الاسلام أثرها البعيد
في نقل نظام المصارف الربوية وقيام المعاملات
الاقتصادية الغربية التي ازاحت نظام الاسلام الذي
عرفه المجتمع الاسلامي خلال اربعة عشر قرناً .

لقد قطعت الاساليب الربوية في المعاملات
الاقتصادية شوطاً طويلاً وكان اليهود هم حملة لوائها
عند الرومان وقدماء المصريين ولم يخل عصر من الدعاة
الذين يكشفون فساد النظام الربوي ويدعون الى
حماية المجتمعات والفقراء من تحكم الدائنين .

ولما ظهرت الدعوة المسيحية في الغرب حرمت
الكنيسة التعامل بالربا ولم تفرق بين الاقراض بفائدة
قليلة او كثيرة فكانت النتيجة أن انتقلت القوة
الاقتصادية كلها وخاصة ما يتصل منها بالقروض الى
أيدي اليهود فأصبحوا هم وحدهم المختصين بهذه
الحرفة ولما كان اليهود منتشرون في مختلف أنحاء البلاد

فقد قاموا باقراض أموالهم بالربا الفاحش لا يبالون
جهدا في الكسب بواسطته وقد عرفت الجزيرة العربية
والبلاد العربية المختلفة التي كانت خاضعة
للإمبراطورية الرومانية نظام الربا حتى جاء الاسلام
فحرم الربا تحريما باتا بكل صوره والوانه .

وقد عرفت أوربا ذلك العداء الشديد والكرهية
التي لا حد لها للمرابى اليهودى الذى كان يلقي القتل
أحيانا من الامراء ورجال الاقطاع في سبيل استرداد
قروضه .

وقد ظلت المسيحية تقف موقف العداء للربوبية
اليهودية الى عام ١٢٥٠ حين تقدم القديس توماس
الاكوينى بمبدأ كهنوتى يحلل استيفاء الفائدة مقابل
تعريض رأس المال لخسارة محتملة ، ثم توسع بعد
ذلك في هذا المبدأ الخطير الذى خرجت به الكنيسة
عن أصول الدين المسيحى — توسع القديس بونا
فنتورا والبابا انوسنت الرابع في هذا المبدأ حيث اضيفا
الشرعية على أداء فائدة للدائن نظير ما يتعرض له من
خسارة بسبب عدم الاستفادة من رأس المال .

ولم يلبث الامر ان انتقل خطوة اخرى أشد

خطورة حين نافست الكنيسة المرابى اليهودى فى عملية
الاقراض حيث لم تلبث الكنيسة أن أصبحت أكبر
وأعظم مؤسسة مالية فى تلك العصور (راجع : ول
ديورانت : قصة الحضارة — الدين ونشوء الرأسمالية
ريتشارد هنرى — المفهوم المادى للمسألة اليهودية
ابراهيم ليون) .

ولقد أثر عن الحبر الاسبانى الفيرو بيلانوقوله :
كلما دخلت حجرات رجال الدين فى البلاط البابوى
رايت السماسرة والقساوسة منهمكين فى وزن المال
وعده وهو مكدس أكادسا أمامهم (ول ديورانت)
وهكذا نافس المرابون المسيحيون المرابون اليهود وقد
صور دانتي فى الكوميديا الالهية هذه الظاهرة حين
وضع البابا نيكولاس الثالث فى الدائرة الثامنة من
جحيمه .

ويرد ديورانت استفال الكنيسة بالربا من أن
الكنيسة المسيحية قد تراكمت لديها والمشرفين عليها
مقادير كبيرة من الاموال نتيجة الهدايا والهبات فكان
هذا هو الدافع المادى الاساسى لقيام بعض السدنة
والقساوسة بممارسة الربا وتعاطى التجارة خلال
القرون الاولى بعد الميلاد ، وقد وافق البطريق

سرجيوس على اقراض الامبراطور اليونانى هرقل
أموال الكنيسة .

حدث هذا التحول كله بينما يعتبر الربا فى الدين
المسيحى واحدا من الخطايا السبع الممته . وقد اشارت
هذه الابحاث على أن البابوات يستخدمون بانتظام
البيوت المصرفية الدولية فى القرون الوسطى وانهم
كانوا يضعونها فى حمايتهم الخاصة وأحيانا يرغمون
المدين على دفع الدين عن طريق التهديد بالحرمان من
الكنيسة ثم انتهى عهد المرابى اليهودى من أوربا بعد
قيام الكنيسة بممارسة الربا وبعد نشوء المنظمات
والبيوت المالية ، ففى نهاية القرن الثالث عشر طرد
اليهود نهائيا من انجلترا وفى أواخر القرن الرابع عشر
طردوا من فرنسا وفى نهاية القرن الخامس عشر طردوا
من اسبانيا وتخلصت أوربا من الكابوس المرابى الحاقق
الذى ظل جائها على صدرها قرابة ستة عشر قرنا
منذ أن هبط أول المهاجرين اليهود على السواحل
الرومانية مائتى عام قبل الميلاد .

ولقد كانت البروتستانتية منقسمة أزاء الربا
فعارضه لوثر وأيده كالفن (١٥٠٥) وفقد الاسقف
دافيد جونس منصبه فى لندن بصورة مفاجئة لانه ألقى

خطبة ضد الربا في كنيسة سانت ماري وودنورث .

وتؤكد مقولة عامة بأن اليهود وجدوا كراهية الشغبوب بسبب ممارستهم الربا الذي حرّمته الكنيسة في القرون الوسطى ، ويقول هاري بي انه كان من الممكن أن يباد اليهود كلية خلال العصور الوسطى لولا الاهمية الاقتصادية الحيوية لاقرض النقود الذي كان اليهود وحدهم قادرين على القيام به ويقول لويس جولدنج أن اليهودية هي أقدم نظام اجتماعي يقر رسالة الربا في مجتمع زراعي وان اليهود رغم معارفهم الحرة دفعوا الى حرفة اقرض النقود التي أصبحت في اوربا الشمالية الحرفة المميزة لهم ان لم تكن الوحيدة ، ويقول فنوري ايفانوف : لقد حرمت الكنيسة المسيحية الربا في القرن السادس ، ثم حدث بعد ذلك أن الكنيسة نفسها والافراد المسيحيين اخذوا يمارسون الربا مما أدى الى حدوث عنصر صدامي جديد هو عنصر التنافس بين الكنيسة المسيحية والمرايين اليهود حول الاستئثار بممارسة هذا النشاط الاقتصادي .

وفي عام ١٢٠٨ أعلن البابا انوسنت الثالث أنه (لو طرد جميع المرايين من الكنيسة كما يتطلب ذلك القانون الكنسي لوجب اغلاق الكنائس جميعا) ثم جاء

البابا انوسنت الرابع فمنح المراهبين عام ١٢٤٨ لقب
أبناء الكنيسة الرومانية المحترمين يقول ثاونى وهنرى
فى كتاب الدين ونشوء الرأسمالية : ان البابا انوسنت
الرابع كان سيثسعر براحة نفسية عميقة لو كان يعلم أنه
بموقفه هذا سيخفف وبعد سبعة قرون تقريبا من
دهشتنا للمرة الثانية حين تواجهنا حقائق مماثلة تزيح
النقاب عن تورط الكنيسة والبابوية نفسها فى ممارسة
وتشجيع الربا . كما أشارت الابحاث الى ان كنيسة
نوتردام دى باريس تم بناؤها بأموال جمعها أحد
المراهبين عن طريق الربا وان رهبان كنيسة نوتردام
نفسها كانوا يقرضون الاموال بفائدة عالية لمواطنى
مدينة باريس ، وكانت الشكوى ترتفع أحيانا من وقت
لآخر من أن القساوسة كانوا يتعاطون التجارة ويأخذون
الربا .

كذلك أشارت هذه الابحاث الى ان الاديرة ابان
القرن الثامن عشر كانت تعتبر مصارف عقارية تقرض
المال للملاك المجاورين لها نظير حصة من ريع أملاكهم
وقد أصبحت الاديرة لهذه القروض المضمونة برهون
أولى هيئات الاقتراض فى القرون الوسطى .

فى ضوء هذا كله كانت فهمهم الاسلام « أحل الله

البيع وحرم الربا « و « يحق الله الربا » وقد جاء
تحريم الربا قاعدة أساسية صلبة في الاسلام ليس لها
اى منطلق بالتفسير او التأويل يستطيع أن يقول بغير
التحريم . ولا عبرة مطلقا بما يقال من أن تحريم الربا
يحول دون التصنيع او ازدهار الاقتصاد فان كل هذه
الامور يمكن أن تتم دون المساس بهذا الركن الركين .

ولقد كان الربا بطبيعته الجشعة العدوانية
معارضاً لسلام البشرية وخيرها وتقدمها وقد حملت
لواء اليهودية التلمودية وسيطرت به على المال العالم
والاقتصاد العالمى وتجربة العالم الاسلامى له تكشف
عن مدى الاخطار التى تعرض لها نتيجة له ، ولولاه
ما سقطت مصر ولا الجزائر ولا غيرها من الدول في
قبضة التلمودية الصهيونية وما زال الربا هو العامل
الخطير في استنزاف ثروات العالم الاسلامى باسم
القروض والفوائد . ولا ريب من أجل ذلك أن يكون
تحريم الربا منهج أساسى لتحرير الاقتصاد الاسلامى
والمسلمين .

ان نتيجة الربا الحتمية هى تركيز الثروة في أيدي
فئة قليلة من الناس وحرمان المجموع منها رويدا رويدا
ووقوع الملايين تبعا لذلك في العبودية .

وقد دعا الاسلام المسلمين الى أن لا يكتنزوا المال عليهم أن يستخدموه وأن يجعلوه وسيلة للانتاج والا يجعلوه لها ومعبودا وانما يكون في خدمة الانسان وقد راعى الاسلام أن تقوم العلاقات بين الناس على أساس الرحمة والتعاطف حتى لا يصبح المال ذا قوة وسيطرة ولا يصبح صاحب رأس المال مستغلا وبذلك ييرا المجتمع الاسلامى من أسلوب الكراهية والحق .

كذلك فقد اراد الاسلام أن يجعل من التجارة عملا أخلاقيا لا أساسا اقتصاديا للتقايض والتعريف العام للربا يقوم على تبادل سلعتين من نوع واحد وهو ما نهى عنه الاسلام نهيا تاما ، كذلك لا يجوز أن يغرم المدين مبلغا من المال اذا تأخر في وفاء دينه ، ذلك لان الزمن ليس سلعة تجارية تباع وتشترى ، من أجل ذلك لا يرى الاسلام أن يزيد الدين على المدين اذا تأخر عن تسديد ما عليه من المال .

ولما كان الذين يستدينون هم الذين يكونون في حاجة ماسة الى ما يستدينونه سواء أكان مالا عينا أو عرضا من عروض التجارة شاء الاسلام أن يكون جميع الديون قروضا حسنة (بلا زيادة على مبلغ الدين الاساسى) .

ومن أجل هذا يتعارض نظام المصارف والبنوك التجارية القائمة مع مفهوم الاسلام ، من حيث أن هذا النظام يبنى على التعامل في الديون ويقوم أساسا على فكرة الفوائد التي تحصلها المصارف من قروضها ويهيمن هذا النظام على أوضاع النقد والإصدار والاقتصاد عموما ويوجد بين الاسلام ونظام البنوك والمصارف خلاف جوهري بعيد المدى ، يبدو واضحا في فكرة (الفوائد) التي تحصلها البنوك ويتعامل بها وفكرة تحريم الربا التي تقول بها الشريعة الاسلامية.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلکم رعوس أموالکم ، لا تظلمون ولا تظلمون وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون) .

وفي الحديث الشريف : الذهب بالذهب والفضة بالفضة والقمح بالقمح والشعر بالشعر يدا بيد ، سواء بسواء فان اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم وقد حرم الاسلام الربا وحرم كل أنواع الفوائد قلت ام كثرت سواء اضيفت هذه الفوائد الى المبلغ الاصلی

أم لم تضاف بعد مدد معينة كذلك قرر الاسلام ألا يطغى رأس المال على العمل .

وان المفترض القائم على عنصرى العمل ورأس المال معرض للخسارة كما هو معرض للربح وتقرير التزام المقرض بالخسارة ان قرر حقه فى الربح مبنى على أساس أن الحق يقابله الواجب وأن الخراج بالضمان كما فى الحديث الشريف . اذا سلمنا بهذا يتنع الربا ويصبح العقد الحاصل فى هذه الحالة ليس عقد قرض وانما هو العقد التضامنى الذى اطلقت عليه الشريعة الاسلامية اسم (المضاربة) وهو نوع من انواع الشركة فيها اقرته وابعثه ووضعت له أحكامه الشرعية .

والبيع فى الاسلام مبادلة مالية لتباينى القيمة يخضع تباينهما لقانون العرض والطلب واختلاف الرغبات .

ولقد اشار الفقه الاسلامى الى محاذير الربا فى المجتمعات فانه يخلق الكسل بين المرابين لانهم يربحون من كد سواهم من الناس ، كذلك فهو يطوح بالمشاعر العالية لدى الانسان كالشفقة والشسوع بالواجب

الاجتماعى نحو المحتاجين وهو ينطوى على الخداع والعبودية ولا يحقق المساواة والتجانس بين أبناء الامة الواحدة .

كذلك فقد تقرر ان الفائدة المصرفية هى ربا محرم ، وليس يحل لمسلم ان يأخذ فائدة عن أمواله المودعة فى البنوك لانها ربا محرم ولا يحق للمسلم ان يلجأ الى الربا الا فى حالة المضطر الذى تتعرض حياته لتلف محقق بسبب الجوع أو الظم الشديد ، والفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم وكثير الربا وقليله حرام .

وموقف الاسلام من المال صريحا واضحا ، فهو مال الله لا يحق لاي واحد ان يحتكره أو يتخذه وسيلة للاستغلال لهذا كان المسئول عن التصرف فى الجماعة كلها ومنع من أن يكون دولة بين الاغنياء كما حرم الربا وفرض الزكاة .

— ٣ —

يقول الدكتور عيسى عبده : ان الشريعة الاسلامية وسعت كل معاملته وان الاخذ بأصولها

وبالفروع هى الاولى والاصح لكل زمان ومكان وان
الذين يزعمون ان قيام المصرف غير الربوى متعذر
عمليا هم انفسهم معذرون لان الحكم على الشئ فرع
من تصوره . والامة الاسلامية فى الوقت الحاضر فى
اشد الحاجة الى الشخصية المتوازية التى تؤمن بالله
جل جلاله ، وبدينه الذى أنزل وتحرض على تصحيح
العقيدة وتثبيتها ثم تأخذ من علوم الدنيا وعلوم الوسائل
التى يتعايش بها الناس .

والبنك الاسلامى لا يختلف عن انشاء اى شركة
مساهمة وشرطة الوحيد أنه يمتنع عن المضاربة ويطبق
عقد القراض الشرعى ، ويشتغل بالوساطة بين
أصحاب المدخرات وبين المضاربين وليس فى أعمال
البنوك موضع شبهة غير الاقراض والاقرض بالفوائد
محرم مطلقا . ومن اكبر الاكاذيب ما يذيعه خصوم
الاسلام من القول بأن الفوائد هى السر فى نجاح البلاد
الفربية بوجه خاص فى القرن التاسع عشر ، والواقع
غير ذلك تماما ، وان عوامل أخرى أهمها الكشف عن
الطاقات هى التى عملت على تقدم أوربا وأمريكا وهو
ما دعانا اليه القرآن وغفلنا عنه . أما دور الفوائد فى
الاقتصاد القومى فتنتطق به الارقام ، اننا لنجد مثلا أن
نسبة الفوائد الربوية التى يجنيها الشعب الأمريكى فى

كل سنة لا تزيد على خمسة بالمائة من الدخل القومى ونسبة الاجور الى الدخل القومى ٧٠ بالمائة وما بقى وهو ٢٥ بالمائة يتحقق من المهن ومن ومن الاملاك وحملة الدخل كله فى الولايات المتحدة يبلغ نحواً من ألف مليون دولار وما يقال عن الولايات المتحدة يقال عن كثير من البلاد الغربية فى أوروبا وأمريكا . ثم ان هذه الفوائد التى تتراوح عادة بين ٤ بالمائة و ١٢ بالمائة لا تعتبر شيئاً مذكوراً بالقياس الى ارباح صناعات الاسلحة مثلاً والتى تبلغ أحياناً الى ٢٠٠٠ بالمائة أو ٣٠٠٠ بالمائة كما أن البترول كان يحقق لشركاته نحواً من ألف ومائة بالمائة أى أحد عشر مثل رأس المال قبل رمضان ٩٣ هـ ثم زادت ربحية مشروعات البترول بعد ذلك أى ما يزيد على الضعف . وغريب بعد ذلك أن يظن البعض بأن الفاء الفائدة يقضى على مصدر كبير الوزن من مصادر الدخل .

وبالجملة فإن الربا بجميع صورته وأسمائه وأسباب كسبه معطل للنشاط الاقتصادى وظالم للآخذ والمعطى معاً ، ولذلك فإننى أطمئن الى حكم تحريم الربا اطمئناناً تاماً من الناحية الموضوعية بل استناداً الى الاخذ بالنصوص بل اقتناعاً بأن الله جل شأنه ما حرم الا الخبائث وقد حصرها فى نطاقها ونص عليها .

ورد ذلك في الكتاب والسنة . ثم ان حاكم العقل يطمئن الى هذه النصوص ، وقد ذهب البعض الى اجازة تحصيل الربا والتصرف فيه الى اخراجه في صورة الصدقة . وليس لمخرج الربا في هذه الحالة أى ثواب . وأرى أن هذا القول خطير لانه يفضل أمرين : الاول أن واقعة الايداع في حد ذاتها لدى البنوك الربوية هي عمل آثم لانه يعين خصوم الاسلام على الثبات في مراكزهم وهم حرب على دين الله ولان الايداع ايضا يعين المعصية ، ولذلك أرى أن ايداع المال لدى البنوك الربوية بغير فوائد ، هو اثم قائم بذاته .

ويرى الدكتور عيسى عبده : ان الفساد استشرى في بلاد المسلمين عمدا وبخطة مدبرة ، والموارد سحبت من بلادنا وأصبحنا ضعافا مع دقائق الساعة تصب الملايين من اتاوات في بنوك اليهود ومع مشرق كل شمس عشرات من الملايين من المدخرات تصب في امبراطورية الربا التي هي بنوك اليهود .

قال الامام مالك : سئل أيقارض المسلم الكتابي قال لا : لا يقارض المسلم الكتابي ولا المجوسى ولا المشرك ولا النصرانى ولا اليهودى والسبب : حتى

لا تكون لهم الغلبة في أرض المسلمين بأموالهم (مالك
في المدونة) .

وفي الوقت الذي ندعو فيه الى اباحة الربا وندعى
انه وسيلة لتحقيق السيولة الدولية نجد أن أمريكا
تنشئ الآن صناديق الاستثمار تودع فيها الاموال ويقرض
المديرون المقترضون في تثير هذه الاموال وينتج هذه
الاموال ٥٠ في المائة و ٣٠ في المائة أو مائة في المائة
لان فيها مضاربة . أخذت أمريكا تهتم بهذه الصناديق
وتنشرها في بلاد العالم ، تجمع المال من الممولين وتقيم
خبراء يوظفونه في الصناعات الكبرى ذات العائد الكبير
وأساس العقد في هذه الصناديق : القراض الشرعى
أو المضاربة وكلاهما بمعنى واحد . هذه الصناديق
تستمد أصولها من شريعتنا وقد انتشرت في أنحاء
العالم . ان الفائدة هي ثمن احتكار السيولة المحلية
أو السيولة الدولية وان البنك الذي يكفل لك ٣ في المائة
أو أكثر أو أقل انما يفعل ذلك ليكون سيدا في سوق
المال . اما الاستثمارات فتعود بأرباح وافرة ،
فالبترول يحقق الف في المائة والنحاس ٥٠ في المائة
والفوسفات كذلك . البرميل بخلاف الضرائب يباع
بـ ١٣ دولارا وحصص المسلمين ٧٠ و ٨٠ أو ٩٠
سنتا أى (٩ في المائة) ولقد أعطينا المركز المميز في

وسط القارات وأعطينا البحار الوسيطة والبواغيز
وكذلك أعطينا البترول .

— ٤ —

ويشير عشرات الباحثين الى خطر استسلام
الاقتصاد الاسلامى لنظام الربا بالرغم من فساده في
مجال التعامل ، وهو فساد خطير دعا الدين الحق
الى تحريره . لقد سيطرت الدول الكبرى غير
الاسلامية على هيكل الاقتصاد العالمى واقامته على
الربا وعلى الاستغلال وعلى تكديس الثروات .
وأصبحت وسائل الانتاج ودواليب التجارة العالمية
تتحكم فى أسواق العالم أجمع وأصبح المعسكران
وحدهما فى الميدان ، أما الخط الاسلامى فى المعاملات
فقد ديس بالاقدام ، وكان علينا البحث عن الحلول
المستمدة من أصول الاسلام ، ولم يعد الاستنكار القلبى
كافيا ، مع الخضوع للأمر الواقع . وإمامنا علماء
المسلمين فى ميدان الاقتصاد وقد قدموا لنا منذ أربعين
سنة مناهج جديدة صالحة لتقديم الاقتصاد الاسلامى
وتحريره من الربا .

ان المسلم مطالب بأن يتحرى الكسب الحلال

الذى لا ريبة فيه ولا استغلال والاسلام ضد الاحتكار،
يرفض كل طغيان مالى او تعامل يقوم على الحقد
والاستغلال .

لقد جاء الاسلام والربا قائم ومنتشر ففضى عليه
وحلّم قوائمه وأقام نظام التعامل الربانى الرحيم ثم
كر الربا بأيدى القوى الاستعمارية والتلمودية كره
أخرى فأصبح وله مؤسسات ونظم وفلسفة عريضة .
ولا ريب أن تجربة التاريخ قد أثبتت خلال السنوات
الثلاثمائة الاخيرة كيف عصر الربا المجتمع الاسلامى
وأذله وأذاقه الويلات وترك البلاد مصدعة ومرهونة
للقواى الكبرى والبنوى اليهودية ، وفى ذلك اثبات
بصحة القانون الالهى وبطلان القانون الوضعى ،
وبسبب تحريم الربا استمر الاقتصاد الاسلامى لمدة
الف عام ويزيد دون ان تظهر طبقة فاحشة الغنى
وأخرى فاحشة الفقر ، ثم جاء النظام الاقتصادى
الربوى الدائم فأنشأ تلك المجتمعات القلقة حيثجرى
توزيع الثروات بطرق غير عادلة . ان عملية الربا
هى الطريقة الوحيدة فى التعامل الاقتصادى التى تجعل
دور الثروة يجرى فى اتجاه واحد ، وان هذه الخاصة
فى الربا هى التى جعلت النظام الصناعى نظاما
استغلاليا وكان من نتائجه ظهور اثنين من أكبره ساوىء

العصر ، وهى القهر الماركسى الشيوعى الاشتراكى
والحرب العالمية الثانية .

يقول الدكتور ابراهيم دسوقي اباطة : ان
ماركس وآخرين من المفكرين الاقتصاديين فى القرن
التاسع عشر الذين ادعوا ان سير العدالة الاقتصادية
يكن فى الغاء الملكية الفردية لم يدركوا ان الشيء الذى
جعل من النظام الصناعى نظاما استغلاليا هو ارتباط
ذلك النظام بالربا وليس الملكية الفردية ولو توصلوا
الى هذا السر لطلبوا بالغاء الربا لانهم بمطالبتهم بالغاء
الملكية الفردية لم يحلوا المشكلة بينما تسببوا فى وضع
جزء كبير من الانسانية فى عذاب اقتصادى لا يخرجون
منه ولو ارادوا . ان هتلر قد شعر بمساوىء الربا
الشفيعه وكان الراسماليون اليهود قد سيطروا على
اقتصاديات المانيا ، والدول الاوربية الاخرى قبل
الحرب الثانية وحين درس هتلر هذه المشكلة توصل
الى ان « الربا » هو اداة الغاية الاقتصادية اليهودية
ولو الغى الربا بالقانون لماتت الراسمالية اليهودية
مثلا يموت الجسد الذى يستخرج منه كل دمه ، ولكن
جنون هتلر الانتقامى قاده الى الحل العسكرى بدلا من
الحل الاقتصادى فشرع فى اشنع حرب عرفها التاريخ
لاستئصال اليهود من اوروبا ، ووصل بقايا اليهود الى

الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب الثانية وخلال السنوات الثلاثين الماضية تمكنوا من السيطرة على الاقتصاد الأمريكى بواسطة الاستيلاء على المؤسسات الربوية مثلما كانوا فى أوربا ولذلك بدأ الاستياء الشعبى ضد اليهود فى أمريكا وتنبأ بعض المراقبين بأنه لاعجب لو ظهر هتلر جديد ضدهم فى أمريكا . وقد اضطر النظام الربوى الدول النامية الى الاستدانة من الدول المتقدمة لاجل برامج التنمية وقد حصلت هذه الدول على الديون بشروط ربوية طبقا للنظام الاقتصادى السائد ، وبلغت الديون بسبب السحر الربوى مبلغا اضطرت الدول المدنية ازاءها للاستدانة مرة أخرى لاجل دفع الفوائد على الديون الاساسية « ا.ه .

وقد حاولت بعض القوى أن تنفذ الى الفقه الاسلامى لتتخذ منه ستارا للتقبل التعامل الربوى غير ان قرارات مجمع البحوث الاسلامية (١٩٦٥) قد حسمت الامر حسما تاما حين قررت :

اولا : ان الفائدة على انواع القروض كلها (ربا محرم) لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكى وما يسمى بالقرض الانتاجى لان نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين .

ثانيا : كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح لقوله تبارك وتعالى :

(يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة) .

ثالثا : الاقتراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة والاقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع اثمته الا أن دعت اليه الضرورة وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته .

رابعا : اعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابا الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل، كل هذه المعاملات المصرفية الجائرة وما يؤخذ في نظير هذه الاعمال ليس من الربا .

خامسا : الحسابات ذات الاجل وفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع الاقتراض نظير فائدة كلها من المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية أجل النظر فيها الى ان يتم بحثها .

رقم الايداع بدار الكتب ٧٩/٢٨٢٣
الترقيم الدولي ٨-٦٩-٧٣٠٨

المطبعة الفنية
تليفون ٩١١٨٦٢ - القاهرة

على طريق الأصاله الإسلامية

تعالج قضية هامة من القضايا المعاصرة التي تتطلب بيان وجه الإسلام فيها .

- ١- ألف مليون مسلم على أبواب القرن الخامس عشر الهجري
- ٢- الاستعمار والإسلام
- ٣- الصهيونية والإسلام
- ٤- الحضارة في مفهوم الإسلام
- ٥- التاريخ في مفهوم الإسلام
- ٦- فساد نظام الربا في الاقتصاد العالمي
- ٧- الورقة المغتصبة بعد نيلين عاما، فلسطين
- ٨- نقطة الإسلام في تركيا
- ٩- أكتويبات في تاريخ الأدب الحديث
- ١٠- التربية الإسلامية هي الإطار الحقيقي للتعليم

أنور الجندي

دار الأنصار

٨١ من البعثات ناصية شارع الجمهورية - عابدين ٩٣١٥٨١